

إجراء حل النزاع المقترح في مرحلة ما بعد التفويض فيما يتعلق بالعلامة التجارية والمعروف باسم (TRADEMARK PDDRP)

مقدمة

تقدم العديد من المشاركين بالمجتمع بمن فيهم فريق توصيات التنفيذ (IRT) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بإقتراح يفيد بأن إحدى آليات حماية الحقوق (RPM) لحاملي العلامة التجارية يجب أن يكون تابعاً لإجراء حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض (Trademark PDDRP). وقد تمت مناقشة عملية تنفيذ العديد من التوصيات مثل كيفية تنفيذ هذه العملية. إحدى النقاط التي تم قبولها بشكل عام كانت أنه يجب على مثل هذا الإجراء إعطاء حاملي العلامات التجارية حق المتابعة ضد مشغلي السجل ممن تعاملوا بنية سيئة بهدف التربح من نظام التسجيل النظامي لأسماء النطاقات المنتهكة (أو الاحتلال الإلكتروني النظامي) أو غيرهم ممن خططوا لاستخدام gTLD لأغراض غير لائقة. ولا يُقصد بالإجراء أن يتم التقدم لمشغل السجل الذي أنتهك صدفه أسماء النطاق من خلال gTLD.

عبر البعض عن قلقهم من أن إجراء ما بعد التفويض الذي يعترض على تصرف مشغل السجل قد يمنح حقوق استعادة الطرف الثالث على حساب غير الموقعين على اتفاقية السجل. وعلاوة على ذلك، فقد برزت عدة أسئلة مثل سؤال حقوق المسجلين حسني النية (وإمكانية توفير علاج لهذه المشاكل) في حالة لم يكونوا طرفاً بإجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض. يمكن تفهم هذه المخاوف ويمكن تحديدها والتعامل معها بشكل مختلف عن الانتهاكات المدعاة لحقوق العلامة التجارية بالمستوى الأعلى ولانتهاكات المدعاة بالمستوى الثاني.

من المهم ملاحظة أنه لا يقصد من Trademark PDDRP استبدال مسؤوليات التوافق التعاقدية الخاص بـ ICANN. حيث ستستمر ICANN في متابعة أنشطة التوافق التعاقدية كما ستعرضها على كافة الأطراف التعاقدية. ويُقصد بـ Trademark PDDRP تعزيز وتحسين هذه الأنشطة وتزويد ICANN بنظام قضائي مستقل عند الضرورة.

عند المستوى الأعلى، تظل حقوق حامل العلامة التجارية في المتابعة ضد مشغل gTLD لانتهاكها العلامة التجارية قائمة بشكل منفصل وبعيدة عن أي تعاقدين بين ICANN ومشغل السجل. وتمثل Trademark PDDRP وسيلة محدودة للمحافظة على الحقوق الموجودة.

المعايير

مع الأخذ بعين الاعتبار المقترحات المتعددة للمعايير المطلوبة لجعل مشغل السجل مسؤولاً عن الانتهاك في المستوى الأعلى والتي تقيد بأنه يجب على المدعي أن يؤكد ويثبت:

بالدليل الواضح والمقنع بالتصرف مشغل السجل الإيجابي في العملية الخاصة به أو استخدام gTLD بأن يكون مماثلاً أو متشابهة بشكل مربك للعلامة الخاصة بالمدعي الأمر الذي يتسبب في أو يؤثر بشكل مادي على gTLD. (أ) التمتع بالميزة غير العادلة للرمز المميز أو سمعة علامة المدعي أو (ب) الإفساد غير المبرر للرمز المميز أو لسمعة علامة المدعي أو (ج) وضع احتمال بعيد للارتباك مع علامة المدعي.

مثال للانتهاك عند المستوى الأعلى هو عندما يتم مثلاً مطابقة سلسلة TLD بعلامة تجارية عندها، وبالقيض مع النيات المعلنة بعدم انتهاك حقوق حامل العلامة التجارية يعرض مشغل السجل نفسه كالمستفيد من العلامة.

أوصى المساهمون السابق ذكرهم بتطبيق إجراء ما بعد التفويض عند المستوى الثاني، أي أن في بعض الحالات يتوجب على مشغل السجل الرد على إجراء انتهاك العلامة التجارية بعمليات التسجيل داخل gTLD، فضلاً عن TLD نفسها. وفي حالة نية التطبيق على أي حال للتوسع بعملية ما بعد التفويض إلى المستوى الثاني، يجب العمل بحذر. ونتج عن تشكيل مشغلي السجل المسؤولين عن عمليات التسجيل بـ gTLD عدد من التعليقات تتعلق بالمعيار الواجب تطبيقه لمشغل السجل، سواء السماح بحقوق الاعتراض، وسواء كانت النتيجة النهائية للعمل بامتداد المستوى الثاني تتمتع بالتأثير الواقعي لطلب السجلات للحفاظ على كافة أسماء النطاق إلى جانب محتوى مواقع الإنترنت لانتهاك العلامة التجارية. يمكن تفهم هذه الأمور وستظل خاضعة لعمليات المراجعة والمناقشة.

إلى الحد الذي يتم فيه توسيع Trademark PDDRP إلى المستوى الثاني: اقترح البعض تطبيق معيار مشابه لذلك المعمول به بالمستوى الأعلى على المستوى الثاني، في حين اقترح آخرون أن يكون المعيار أعلى لتحميل مشغل السجل المسؤولية عن عمليات التسجيل من المستوى الثاني في محاولة لتجنب النتائج غير المرغوب بها.

وبناء عليه لجعل مشغل السجل مسؤولاً عن عمليات التسجيل عند المستوى الثاني تم اقتراح أن تتم مطالبة المدعين بالإثبات:

من خلال توفير الدليل الواضح والمقنع: (أ) وجود نموذج واقعي ومستمر أو التعامل بنية سيئة معينة من قبل مشغل السجل بهدف الربح من بيع العلامة التجارية التي تنتهك أسماء النطاق و(ب) نية مشغل السجل السيئة للربح من التسجيل النظامي لأسماء النطاق داخل gTLD، المشابهة بشكل مطابق أو مربك لعلامة المدعي والتي تؤدي إلى: (1) التمتع بالميزة غير العادلة للرمز المميز أو سمعة علامة المدعي أو (2) الإفساد غير المبرر للرمز المميز أو لسمعة علامة المدعي أو (3) وضع احتمال

بعيد للارتباك مع علامة المدعي. فيما يتعلق بهذا الأمر لن يكون الأمر كافياً لإظهار معرفة مشغل السجل عن الانتهاك المحتمل للعلامة التجارية من خلال عمليات التسجيل لـ gTLD.

كمثال على الانتهاك بالمستوى الثاني عند قيام مشغل السجل بالتشجيع المتكرر للمسجلين بتسجيل أسماء نطاق من المستوى الثاني والتمتع بميزة غير عادلة للعلامة التجارية إلى الدرجة والحد الذي تظهر فيه النية السيئة.

طرق العلاج

بغض النظر عن كون طلب Trademark PDDRP عند المستوى الأعلى أو المستوى الثاني فإن طرق العلاج يجب أن تأخذ في عين الاعتبار أن مشغل السجل فقط وليس المسجل أو المسجل هو الطرف المخول بإجراءات حل النزاع. وبناء عليه فإن طرق العلاج المعمول بها يجب أن تكون محدودة لمشغل السجل ولا يمكن إعطائها لنقل أسماء النطاق المنتهكة التي قد تؤثر على أحد المسجلين وتتطلب ادعاء المسجل في الوقت الذي فيه لا يكون كليهما طرفاً في الإجراءات. في حالة تم بحث النقل، يمكن بدء UDRP أو أي إجراء آخر معمول به في السلطة القضائية. في هذا السياق يتم تحقيق التوازن من خلال تمتع حامل العلامة التجارية المظلوم بسبيل ما يطلق من خلاله دعاويه ولكن مشغل السجل يعاقب فقط على تصرف كان لديه فيه مشاركة نشطة.

بسبب كون حقوق الملكية الفكرية قيد البحث، توجد بعض المقترحات التي قد تكون مفيدة ويجب اعتبارها كإلغاء لـ gTLD. يتصور تقرير IRT النهائي أن طرق العلاج قد تكون تدرجية وقد تسمح بفرض مجموعة عقوبات من خلال عقوبة الغرامة. يتم تفصيل توقيت وتصاعد هذه العقوبات بشكل خاص بحيث تقوم RPM هذه بالتأثير الوقائي المقصود.

لذلك، سيوصي هذا الإجراء بمجموعة من طرق العلاج التي سيتم توفيرها للاستخدام تحت تصرف مزود خدمة حل النزاع المستقل. وهي تتضمن العقوبات والإرجاء.

في المثال المتطرف إلى أقصى حد حيث يكون إلغاء اتفاقية السجل هو الحل المطلوب، يتم بدء إجراءات استمرار سجل ICANN، التي تهدف إلى حماية المسجلين وتوفير الأسئلة لقرار النطاق المستمر. كما يوجد عدد من القضايا المعقدة التي تطرح أسئلة إلى أي مدى أو إذا كان من المفترض أن يكون مشغل السجل مسؤولاً عن عمليات التسجيل بالمستوى الثاني، بما في ذلك أفعال المسجلين أو المسجلين، الأمر الذي يولد شعوراً بإجراء مزيد من التقييم على طلب Trademark PDDRP بالمستوى الثاني إلى جانب طرق العلاج الناتجة. مع أخذ ما سبق بعين الاعتبار، ما يلي هو إجراء يجب دراسته ومناقشته.

مسودة الإجراء

أطراف النزاع

• أن أطراف النزاع هم حامل العلامة التجارية ومشغل سجل gTLD. (على الرغم من وجود بعض الاقتراحات بوجود إشعار ICANN أولاً والطلب منها أن تحقق، فمن الناحية العملية، من غير المنطقي إضافة هذه الطبقة إلى الإجراء. فقد تقوم الأخيرة بإبطاء العملية بشكل غير ضروري.)

القوانين المعمول بها

- يهدف هذا الإجراء إلى تغطية دعاوى حل النزاع بشكل عام. إلى حد بعيد يتم إختيار أكثر من مزود لـ Trademark PDDRP (المزود) لتنفيذ الإجراءات، وقد يكون لكل مزود قوانين إضافية يجب إتباعها عند تقديم معارضة. فيما يلي الإجراءات العامة الموجب إتباعها من قبل جميع المزودين.
- في اتفاقية السجل، يوافق مشغل السجل على المشاركة في كافة إجراءات ما بعد التفويض وأن يكون ملتزماً بالأحكام الناتجة.

اللغة

- سوف تكون لغة كافة الإجراءات وحالات الإخضاع بموجب هذا الإجراء باللغة الإنجليزية.
- تستطيع الأطراف تقديم دليل داعم بلغتهم الأصلية، وهذا الأمر خاضع لسلطة الهيئة لتحديد غير ذلك، بأن يكون هذا الدليل مصحوباً بترجمة للغة الإنجليزية لكافة النصوص ذات الصلة.

الاتصالات وتحديد الأوقات

- يجب تقديم كافة أنواع الاتصالات مع المزود بطريقة إلكترونية.
- لغرض تحديد موعد بدء الوقت المحدد، سيتم اعتبار أن الإشعار أو أي نوع اتصال آخر، قد تم استلامه في اليوم الذي أرسل به.
- لغرض تحديد التوافق مع الوقت المحدد، سيتم اعتبار أن الإشعار أو أي نوع اتصال، قد أرسل، أو تم نقله، في اليوم الذي أرسل فيه.
- لغرض حساب الفترة الزمنية لهذا الإجراء، ستبدأ هذه الفترة في اليوم الذي يتبع استلام الإشعار أو نوع الاتصال الآخر.
- يجب اعتبار الإشارة إلى تحديد الأيام كتقويم ما لم يحدد خلاف ذلك

المرتبة

- سيبدأ إجراء الإدارة الإجباري عندما تتم تعبئة شكوى من جانب المزود يؤكد فيها على أن المدعي هو حامل علامة تجارية (التي قد تتضمن العلامات التجارية المسجلة أو غير المسجلة) يدعي أنه تضرر جراء أسلوب تشغيل مشغل السجل أو أسلوب استخدام gTLD.

تعبئة الشكوى

- سيتم تعبئة الشكوى إلكترونياً. بمجرد مراجعة التوافق التقني فيها، فسيقوم المزود إلكترونياً بالتعامل مع الشكوى ويقدم إشعاراً ورقياً عن مشغل السجل المدعي عليه بما يتفق مع معلومات الاتصال المدرجة باتفاقية السجل.

محتوى الشكوى

- سوف تتضمن الشكوى ما يلي:
 - الاسم ومعلومات الاتصال الخاصة بالمدعي، بما في ذلك العنوان والهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وبحسب معرفة المدعي، اسم وعنوان المالك الحالي لعملية التسجيل.
 - الاسم ومعلومات الاتصال، بما في ذلك العنوان، الهاتف، وعنوان البريد الإلكتروني لأي شخص مخول بالعمل نيابة عن المدعي.
 - أساس الشكوى: بمعنى، لماذا يعتقد المعارض أن له الحق في تقديم الشكوى.
 - بيان طبيعة النزاع، والذي ينبغي أن يتضمن:
 - الحقوق القانونية التي يدعى بأنه تم انتهاكها، العلامات التي تُشكل أساس النزاع وبيان قصير وصريح للأساس الذي بنى عليه المدعي شكواه.
 - شرح تفصيلي حول تلبية المدعي لمتطلبات تقديم ادعاء بموجب أساس أو معيار خاص.
 - شرح تفصيلي حول صلاحية الشكوى ولماذا يعتبر المدعي مؤهلاً لتقديمها.
 - نسخ لأية مستندات يعتبرها المدعي دليلاً أساسياً لتقديم الشكوى، بما في ذلك مواقع الإنترنت وعمليات تسجيل اسم النطاق.
 - بيان يوضح أن هذه الإجراءات لم يتم التعامل بها لأي غرض غير ملائم.
 - الحد الأقصى لنص الإجابات 5000 كلمة أو 20 صفحة، أيهما أقل، باستثناء المرفقات.

- في نفس الوقت الذي تتم به تعبئة الشكوى، على المدعي دفع رسوم ادعاء غير مردودة، بالقيمة التي يتم تحديدها بما يتوافق مع قوانين المزود المعمول بها. في حالة عدم دفع رسوم الإدعاء خلال فترة 10 أيام من استلام المزود للشكوى سيتم رفض الشكوى من دون أي إحجاف.

المراجعة الإدارية للشكوى

- ستتم مراجعة كافة الشكاوى من قبل المزود خلال 10 أيام من يوم تقديمها للمزود لتحديد احتواء المعارضة على كافة المعلومات الضرورية وتوافقها مع كافة القواعد الإجرائية.
- إذا وجد المزود أن الشكوى تتوافق مع القواعد الإجرائية، فسيتم اعتماد تقديم الشكوى، وستتم مواصلة الإجراءات. إذا وجد المزود أن الاعتراض لا يتوافق مع القواعد الإجرائية، فسيتم رفض الشكوى وإيقاف الإجراءات دون إحجاف اذا قدم المدعي معارضة جديدة تتوافق مع القواعد الإجرائية. لن يتم رد رسوم تقديم الدعوى.

الإجابة على الشكوى

- سوف يقدم مشغل السجل جوابه لكل شكوى. سيتم تقديم الإجابة خلال (20) يوم عمل من يوم تقديم الشكوى. سيتم اعتبار الخدمة فعالة، وسيبدأ حساب الوقت، عند وصول إشعار خطي من المزود إلى آخر عنوان معروف لمشغل السجل.
- وستتوافق الاستجابة مع قواعد تقديم الشكاوى، كما أنها ستحتوي على إجابة تفصيلية للادعاءات الموجودة في الشكوى، ويجب أن تتم تعبئتها من جانب المزود وتقديمها على نموذج المدعي الورقي والإلكتروني.
- إذا أخفق مشغل السجل في الرد على الشكوى فسيتم اعتبار ذلك حالة إهمال وستقبل الإتهامات المذكورة في الشكوى. وسوف يمنح المزود العلاج المناسب في حالة الإهمال.
- سيتم تأسيس مجموعة من الحقوق المحدودة من قبل المزود لوضع دليل الإهمال جانباً، ولكن لن يتم السماح تحت أي ظرف السماح لها، بغياب سبب وجيه، أن تضع جانباً دليل الإهمال.
- إذا اعتقد مشغل السجل أن الشكوى غير جديرة، فسيقدم برده الأسباب المحددة لادعاء هذا.
- يسمح للمدعي خلال فترة 10 أيام عمل تقديم جواب يرد فيه على الإدعاءات المذكورة في الشكوى مبيناً لماذا لا يمكن اعتبار هذه الشكوى "غير جديرة".
- بمجرد تقديم الشكوى والاستجابة والرد عليها (عند الضرورة) سيتم تعيين لجنة وتزويدها بكافة الطلبات.

اللجنة

- سيتم تحديد أعضاء اللجنة المؤهلين وتعيينهم لكل إجراء من جانب المزود المخصص خلال فترة (30) يوماً بعد استلام الإجابة وأو الرد بالشكل الملائم.
- سيعين المزود لجنة تتكون من عضو واحد، إلا اذا وافقت جميع الأطراف على وجود ثلاثة أعضاء. في حالة موافقة كافة الأطراف على أعضاء اللجنة الثلاث سيتم تعيين هؤلاء الأعضاء وفقاً للقواعد الإجرائية للمزودين.
- يجب أن يكون أعضاء اللجنة مستقلين عن أطراف اعتراض ما بعد التفويض. وسوف يتبع كل مزود الإجراءات الخاصة به للحصول على مثل هذه الاستقلالية، بما في ذلك إجراءات إيقاف عضو استشاري واستبداله بسبب افتقاره للاستقلالية.

التكلفة

- سيحدد المزود تكلفة الإجراءات التي تتم ادارتها بموجب هذه العملية بما يتوافق مع القواعد الإجرائية المعمول بها من المزود. وسوف تغطي هذه التكلفة الرسوم الإدارية للمزود واللجنة ويُراد منها أن تكون معقولة.
- ستتم مطالبة كل طرف بتقديم المقدار الكامل للرسوم الإدارية للمزود ورسوم اللجنة في بدء الإجراءات.
- سيرد المزود النفقات الكاملة إلى الطرف المحكوم لصالحه، كما هو محدد من اللجنة.

الاكتشاف

- سواء كان السماح بالاكتشاف خاضعا للتعليق، وسواء ما زال قيد المراجعة وإلى أي مدى، مع ذلك، وفي ظل تغطية طبيعية الإجراء وطرق العلاج المحتملة، نموذج ما لاكتشاف خطأ قد يكون منطقياً، ولكن ذلك كله يجب أن يكون تحت تصرف اللجنة بحسب طلب من الأطراف وإن تعذر على الأطراف الموافقة فيما بينهم على مدى وتوقيت تبادل المعلومات الكتابية.
- في حالة السماح بذلك، سيتم تحديد الاكتشاف بمدى إلحاحية حاجة كل طرف.
- من دون وجود طلب خاص من الأطراف، قد يعين المزود خبراء. تلتزم الأطراف بالدفع لطلب شهادة مباشرة أو خطية أو طلب التبادل المحدود للمستندات.
- وعند نهاية الاكتشاف، إذا سُمح بذلك، سيقدم الأطراف طلباً استدالياً للجنة، وسيتم تحديد التوقيت والتسلسل من المزود بالتشاور مع اللجنة.

جلسات الاستماع

- سيتم حل النزاعات بموجب هذا الإجراء دون عقد جلسات استماع ما لم تتطلب ظروفًا استثنائية تقررها اللجنة عقد جلسات استماع.
- قد تقرر اللجنة بمبادرة منها أو بناء على طلب أحد الأطراف أن تعقد جلسات استماع في حال وجود ظروف استثنائية. ومع ذلك فإن الوضع الافتراضي يقضي بالقضاء استناداً إلى الطلبات المكتوبة ودون عقد جلسة استماع .
- إذا منح حق عقد جلسة استماع، فيجب استخدام مؤتمرات الفيديو أو الاجتماعات عن بعد إذا أمكن ذلك. إن تعذر ذلك، فستحدد اللجنة مكاناً لجلسة الاستماع إذا لم تصل الأطراف إلى اتفاق.
- يجب أن لا تدوم جلسات الاستماع لأكثر من يوم واحد، باستثناء الظروف الاستثنائية جداً.
- سيتم عقد كافة جلسات حل النزاع باللغة الإنجليزية.

واجب الإثبات

- يتحمل المعارض واجب إثبات الإدعاءات، ويجب أن يكون الدليل واضحاً ومقنعاً.

طرق العلاج

- تتمتع اللجنة بوجود مجموعة من وسائل الإلزام التصاعديّة مثل:
 - التعويضات النقدية التي تهدف إلى معادلة الضرر المادي للمدعي؛
 - الحرمان المؤقت من قبول عمليات تسجيل لأسماء نطاق جديدة بـ gTLD لفترة من الزمن تمت فيها معالجة هذه الانتهاكات أو لفترة معينة من الزمن؛ أو وفقاً لظروف إستثنائية،
 - إضافة عملية إلغاء اتفاقية السجل.
- ستتطرق اللجنة عند اتخاذها قرار التعويض المناسب إلى الأضرار المستمرة التي يتعرض لها المدعي.
- يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تقرر اللجنة أن تقديم الشكاوى كان "غير جدير" وعليه يمكنها اتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة على أساس تدريجي، ويتضمن ذلك:
 - المنع المؤقت من تقديم الشكاوى؛
 - تحمل عبء تكلفة مشغل السجل بما يتضمن دفع رسوم معقولة للمحامي؛
 - دفع الرسوم العقابية مباشرة إلى DRP؛

- المنع الدائم من تقديم شكاري بعد المنع المؤقت.

قرار اللجنة

- ستقوم اللجنة والمزود ببذل الجهود المناسبة لضمان تنفيذ قرار اللجنة خلال فترة 45 يوما من تعيين اللجنة.
- وسوف تصدر اللجنة قراراً خطياً وسيحدد القرار مدى صحة الشكوى مع توفير الأسباب الخاصة بهذا القرار. يجب أن يكون القرار متاحاً للرأي العام ويمكن البحث عنه على موقع الانترنت الخاص بالمزود.
- سوف يحدد القرار بالتفصيل موعد بدء تنفيذ الطرق العلاجية. كل قرار وكل علاج، على أية حال، لن يخرج إلى حيز التنفيذ في وقت يقل عن 10 أيام عمل من يوم إصدار القرار.

مدى توفر إمكانية التوجه للمحكمة أو الإجراءات الإدارية الأخرى

- لا يقصد بـ Trademark PDDRP أن يكون إجراء حصرياً، كما لا يقصد أن يمنع الأفراد من البحث عن الطرق أخرى عبر المحاكم.
- في هذه الحالات عندما يقدم أحد الأطراف للمزود مستند إثبات أقرته المحكمة الإجرائية قبل تاريخ تقديم الدعوى في إجراءات النزاع ما بعد التفويض، يستطيع المزود أن يوقف بشكل مؤقت أو أن يلغي إجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض.

الاستئناف

- يمكن الاستئناف على كافة قرارات اللجنة أمام السلطات القضائية المختصة الموجودة لدى مقدم الشكوى أو للسلطات القضائية الخاصة بمشغل السجل.